

من طاقاتها». ان توحيد الجباية يتطلب عمليا توحيد الصرف ، وتوحيد الصرف يستدعي بدوره توحيد المؤسسات . وهكذا نرى ان توحيد الجباية ليس عملية بسيطة خالية من التعقيد من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه من الاسس الحتمية من أجل ارساء العمل الفلسطيني على قواعد ثابتة صلبة وامينة . وقد اوردت الخطة جملة مزايا للتوحيد نعدد منها : - « وضع الموارد كلها في خدمة العمل الفلسطيني ضمن خطة موحدة ، بمعنى أن لا تتبعثر هذه الموارد ولا تتكرر بعض المصروفات في غياب التخطيط والتنسيق ، - تحقيق امكانية توجيه الموارد حسب اولويات متطلبات النضال الفلسطيني ، بحيث تصبح الموارد خاضعة لبرامج العمل ولا تعود البرامج متعلقة ومتقيدة بوجود الموارد واحتمال عدم وجودها في بعض الاحيان . - تنسيق عمليات الجباية ، بمعنى ان لا يكون في كل يوم ، كما هو حاصل الان ، حملات جديدة ومن جهات مختلفة ، اذ يزداد العبء على المواطنين ويقل بالتالي المورد .

الى جانب ذلك عددت الخطة الصعوبات التي تعترض عملية التوحيد وخلصت الى التقرير : « ان اية نظرة متفحصة على مزايا توحيد الجباية وعلى طبيعة الصعوبات التي تعترض تحقيقها ، تبرز مدى اهمية وحيوية ايجاد صيغة للتوحيد » .

وقفت الخطة ايضا امام « اسلوب تقييم موارد الجباية » وأشارت الى انه في مجمل العملية هناك اسلوبان للتقييم : الاول ، اعتماد تقدير طاقة الجباية او المقدرة على الجباية ، عندئذ وعلى هذا الاساس التحديد يتم الانطلاق . والثاني ، ان يكون المنطلق وضع صورة شاملة للحاجات الحيوية (متطلبات النضال) ، ثم تتوجه الجباية بمجمل طاقاتها وبكل تصميم صوب توفير كافة الاحتياجات المادية لتحقيق البرامج والمهمات المرسومة . وبعد تعداد الاحتياجات الملحة للعمل الفلسطيني خلصت الخطة الى القول : « لا يجوز تقييد أي واحد من هذه البنود بقيود وحجم ما هو متوفر من امكانيات مالية . اذن لا بد من الانطلاق على اساس الاصرار والتصميم على توفير الموارد اللازمة ، اي اتباع الاسلوب الثاني الذي عرضناه اعلاه» .

٣ - **أجهزة الجباية وصيغها** (٣٣) : اقترحت الخطة انشاء مجلس جديد يسمى « جهاز انجباية الفلسطينية » تتفرع عنه اربع لجان : لجنة الاتصال بالحكومات من أجل الجباية ، لجنة الجباية الخارجية ، لجنة الضريبة الشعبية والمشاريع ولجنة الضريبة التصاعدية . وبعد تعيين مهمات هذه اللجان ومجالات عملها تفصيليا قالت الخطة : « جهاز الجباية هو الذي يشرف على تشكيل اللجان الاربعة الآتفة الذكر ، ويكون مسؤول كل لجنة عضوا في ادارة جهاز الجباية . . . تقوم كل لجنة بوضع برنامج عملها ، ويتولى المسؤول تبليغ الادارة بهذا البرنامج وتتقوم الادارة بدورها بتنسيق البرامج وتعديلها حسب ما تراه مناسباً » . ثم تعرضت الخطة الى الصعوبات التي تقف في وجه تشكيل مثل هذا الجهاز ، ولكنها اوضحت كيفية التصدي العملي لهذه الصعوبات وضرورة ازالتها ، حتى تتطرق الجباية على اسس واضحة . واوردت : « لقد تعمدنا ان تكون صورة الجهاز المقترح مبسطة قدر الامكان وذلك لسببين : الاول ، اننا لا نتصور ان يكون هذا الجهاز معقدا يقع في اسر اللوائح الداخلية والروتين والمشاكل الادارية ، والثاني هو انه من المهم جدا ان تكون التكاليف الادارية لهذا الجهاز متدنية جدا ولا تشكل بأي حال عبئا ماديا على الجباية » .

وعددت الخطة ، كما ذكرنا آنفا ، تسع صيغ جباية مع تفاصيل بنودها واساليب التحرك في صدها . ويفضل عدم الخوض فيها هنا .

نقد عددت الخطة في قسمها الثالث تفصيلات  
اقتراحاتها في صدد صيغ الجباية وكيفية جبايتها.

٣٣ - امتعرض القسم الثاني من الخطة  
الفلسطينيين واولئاعهم . اما بالنسبة للصيغ